

ندوة منتدى البحرين لحقوق الإنسان عن «التجنيس الطائفي»

قنديل: مشروع استيطاني يؤسس لحرب أهلية ربيع: يرتقي إلى جريمة إبادة للشعب الأصلي



جانب من الحضور في الندوة



قنديل متحدًا ومتوسطًا الأطرش وربيعة



حطيط

«إبادة شعب» و«أسرلة» البحرين خلاصتان أساسيتان انتهت اليهيا ندوة منتدى البحرين لحقوق الإنسان» حول التجنيس الواسع الذي لجأت اليه السلطات البحرينية بمنح الجنسية الوطنية لعدد وغير عرب من الطائفة السنية. الندوة التي اتخذت طابعاً حقوقياً في عنوانها «التجنيس الطائفي في البحرين... تعديلات على القانون والحقوق»، لشرح المخالفات الدستورية لهذه الخطوة من خلال مداخلة لرئيس المنتدى الدكتور يوسف ربيع الذي أكد مقاضاة الدولة أمام المحاكم الدولية، وتوسعت في مداخلة رئيس تحرير «البناء» النائب السابق ناصر قنديل، إلى الأبعاد السياسية لهذا التجنيس وتداعياته ليس فقط على البحرين بل على العالم العربي عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً والسعودية بشكل أخص، مستحضراً نماذج مشابهة لهذا المشروع «البريطاني» في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بفرس «العنصر الأبيض» في هذه الدولة السمر، والاستيطان اليهودي في «إسرائيل» بسجن اليهود فيها من خارج فلسطين المحتلة، وصولاً إلى العراق وبعض دول البلقان. وأشار إلى نتيجة مشتركة لهذه الخطوة وهي نشوب الحروب الأهلية في الدول المذكورة بين سكانها الأصليين والمجنسين. ليخلص قنديل إلى معادلة سياسية تعني بالدرجة الأولى السعودية وهي «أن لا استقرار في المنطقة من دون استقرار الخليج ولا استقرار في الخليج من دون استقرار البحرين»، كما أن الحل الذي تطالب به المعارضة البحرينية وهو اتجاه إلى الملكية الدستورية سلمياً، هو الضمانة لطريقة التغيير «الحتمي» لشكل الحكم السعودي.

ربيع: عمل يرقى إلى الجريمة

حضر الندوة التي انعقدت في فندق «الغولدن توليب»، أمس، ناشطون في المعارضة البحرينية ومطلون عن الأحزاب

قنديل: لا استقرار في المنطقة من دون استقرار الخليج ولا دون استقرار البحرين

وأكد ربيع أن «التجنيس الطائفي يشكل تعدياً حقيقياً على حقوق السكان الأصليين، فهو يفسد التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع وتمكن الإشارة إلى عدد من مظاهر التعديلات: أولاً: تهديد الحق السياسي للمواطنين الأصليين.

ثانياً: تهديد الحق الاقتصادي للمواطنين (فرص العمل والوظائف). ثالثاً: تهديد الحق الاجتماعي والتعليمي للمواطنين (الصحة والتعليم والإسكان). واختتم ربيع بالحديث عن الخطوات التي يمكن القيام بها تجاه «هذا العمل الخطير» قائلاً: «المتشغلون في مجال القانون الدولي يشيرون إلى أن في إمكان البحرينيين مقاضاة السلطات البحرينية في المحاكم الدولية كون التجنيس الطائفي مخالفاً للاتفاقية الدولية لإزالة وقع جريمة «الإبادة» الصادرة في العام 1973 (حيث تشير المواد 3-1 في ما يتعلق بالجنسية أو المواطنة أو التجنيس إلى شرط خلو أحكام الاتفاقية من أي تمييز ضد أي جنسية). إضافة إلى أن التجنيس الطائفي يتم عن إيقاع أضرار جسيمة مادية ومعنوية بالسكان الأصليين قد تصل إلى احتمال ارتكاب جريمة إبادة».

قنديل: «أسرلة» البحرين

أما قنديل فتناول في مداخلته عن الجانب السياسي للتجنيس الطائفي فأكد بداية، أنه لا يمكن أن نتحدث عن ثورة سلمية إلا في البحرين، مشيراً إلى أن الحراك الشعبي ووجه بالرصاص والقتل ومع ذلك تواظب المعارضة على سلمية حراكها على رغم أنها تشكل الغالبية السكانية.

البناء

قضية جورج عبدالله أمام فريق أممي

القنطار: سنتقدم بمراجعة جديدة إذا استمرت الإدارة الفرنسية في تعسفها



استجدت هذه القضية، خصوصاً أننا سنتقدم بمراجعة جديدة في حال استمرت الإدارة الفرنسية بتعسفها في عدم إطلاق سراح عبدالله».

وأشار القنطار إلى أن الحملة تلتقت « اقتراحات وتوصيات عدة من قبل خبراء الأمم المتحدة، ولتتزم عدم إعلانها كون الاجتماع خاصاً ومغلقاً». وتابع القنطار: «إن الأسير عبدالله حوكم بعقوبة السجن المؤبد مترافقة بمنع الإقامة لمدة خمس سنوات، ونهاية فترة الأمان البالغة 15 عاماً الناشئة عن هذا الحكم انتهت في 27 تشرين الأول 1999. كما تضمن منع الإقامة حظر وجوده في بعض الأماكن من فرنسا اعتباراً من تاريخ الإفراج عنه»، مضيفاً: «في الواقع، كان عبدالله ممنوعاً من التواجد على الأراضي الفرنسية لمدة خمس سنوات بموجب قرار نهائي من المحكمة الجزائية في ليون في 10 تموز 1986. وعلى رغم كل ذلك تمنع الحكومة الفرنسية ترحيله إلى لبنان متذرعة بحجج قانونية ضعيفة».

وأشار إلى «أن الفريق العامل المعني بالاعتقال والتعسف يرى أن الحرمان من الحرية إجراء تعسفي، إذا انتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته».

اجتمع وفد من الحملة الدولية لإطلاق سراح الأسير جورج عبدالله ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب مع فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، بالتزامن مع انعقاد الدورة السبعين للفريق الذي ينظر في انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك قبل أقل من شهر على موعد صدور القرار القضائي بطلب إطلاق سراح المشروط الذي تقدم به الأسير اللبناني جورج إبراهيم عبدالله أمام محكمة تنفيذ الأحكام في باريس.

وعرض وفد الحملة لإطلاق عبدالله المستجندات المتعلقة بهذه القضية، طالبا في شكل رسمي أن تتم مراجعة القرار الصادر عن المجموعة في 20 آب 2013 والذي اعتبر أن عبدالله لا تنطبق عليه صفة الاعتقال التعسفي.

وقال عضو الوفد بسام القنطار: «التقينا خمسة من الخبراء من فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي، وشرحنا لهم حساسية الوضع القانوني لجورج عبدالله الذي يواجه إطلاق سراحه سيل من الطعون القضائية التي تتقدم بها النيابة العامة الفرنسية بقرار سياسي على رغم سلميتها فإنها لم تأخذ حقها في الاعلام» داعياً إلى «وضع خطة عمل وتعاون بين المعارضة ووسائل الإعلام». وسلط الناشط البحريني محمد العراضي على وجه آخر لموضوع التجنيس يتعلق بسحب الجنسية من بعض المواطنين على خلفيات سياسية، وأشار إلى انه في العام 2012 «سحبت الدولة الجنسية من 13 مواطناً فقدوا حقوقهم كمواطنين وأصبحوا «لا شيء» وبعد ذلك طلبت السلطات منهم تسوية أوضاعهم القانونية فأجابوا بانهم لا يستطيعون فعل شيء فطلبت منهم السلطات إيجاد كفيل لهم ليبقوا في البحرين علماً أنهم مواطنون أصليون».

وبعد ذلك سحبت الدولة جنسيات من عشرات المواطنين.

من جهة أخرى، اعتبر الدكتور حطيط في حديث لـ«البناء» أنه «في ظل الأفعال والتعمية الدولية على ثورة البحرين بفعل أموال



جعة

وأكد الشيخ إبراهيم بريدي أن الثورة في البحرين ليست مذهبية بل ثورة حقوق. فيما ركز عضو المجلس الاستشاري في حركة أمل الدكتور زكي جمعة على تعاطي وسائل الإعلام مع الثورة، مشيراً إلى «أن الأخيرة على رغم سلميتها فإنها لم تأخذ حقها في الاعلام» داعياً إلى «وضع خطة عمل وتعاون بين المعارضة ووسائل الإعلام». وسلط الناشط البحريني محمد العراضي على وجه آخر لموضوع التجنيس يتعلق بسحب الجنسية من بعض المواطنين على خلفيات سياسية، وأشار إلى انه في العام 2012 «سحبت الدولة الجنسية من 13 مواطناً فقدوا حقوقهم كمواطنين وأصبحوا «لا شيء» وبعد ذلك طلبت السلطات منهم تسوية أوضاعهم القانونية فأجابوا بانهم لا يستطيعون فعل شيء فطلبت منهم السلطات إيجاد كفيل لهم ليبقوا في البحرين علماً أنهم مواطنون أصليون».

وبعد ذلك سحبت الدولة جنسيات من عشرات المواطنين.

من جهة أخرى، اعتبر الدكتور حطيط في حديث لـ«البناء» أنه «في ظل الأفعال والتعمية الدولية على ثورة البحرين بفعل أموال

ربيع: التجنيس الطائفي مخالف للقانون الدولي وينسف التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية

الخليج، يكون مهماً ومؤثراً أن تقوم جهات أو منظمات غير حكومية بتسليط الضوء على هذه القضية الساخنة في الشرق الأوسط والتي يعتبر التعامل معها نموذجاً لسلك المشروع الصهيوني-أميريكي الذي يتحرك بقيادة اميركية وبأموال خليجية ويمد الفكر التكفيري الاغاثي. لهذا نعتبر أن تسليط الضوء وإظهار مظلومية شعب البحرين هو موقف عادل ويعبر عن الالتزام بفكرة الحرية والعدالة». وأشار إلى ان هذه الندوة التي ينظمها «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» والتي تأتي في سياق تسليط الضوء على مظلومية البحرين وأن ما يجري يطاول شعباً لا يطلب أكثر من الحد الأدنى من حقوق المواطنة. وبالتالي حماية الحق تسير بمراحل أولها أن نذكر الحق ورفع الظلم يبدأ بتحديد الحق المتنازع والندوة مفتوحة في هذا الطريق».

وقال الدكتور حطيط لـ«البناء»: «إن القضية الأساسية في الثورة هي الحفاظ على سلميتها». داعياً إلى «أخذ العبر منها والنظر إليها الوعي من مختلف شعوب العالم العربي». ولفت إلى «أن الشعب البحريني لم يسقط في فخ التآمر والقتال على رغم ما تعرض له من تعذيب وقهر وقتل».

تصوير: أكرم عبد الخالق

لقاء حوارى لتجمع دعم المقاومة حول التطورات في المنطقة

سكرية: أخطر ما تحمله المرحلة المقبلة هو تقبل المد التكفيري وتوفير بيئة حاضنة له



سكرية وغدار خلال اللقاء الحواري

والعنصرية والتوحش، وهذا يرسم القوى الإسلامية ومسؤوليتها التاريخية على حلبة صراع الوجود في مواجهة أخطار الصهيونية والتكفير صوتاً للامة ووحدها وقضية فلسطين».

غدار

واعتبر غدار: «أن إرهاب الدولة العنصري الذي يضرب فلسطين منذ تكبتها، وليس آخره فصول الإبادة في غزة العزة، لا ينفصل في التكثير والاستراتيجيا عن الإرهاب التكفيري الهيجي». وأضاف: «أن انتصار غزة الأسطوري الذي تزامن مع نصر تموز، أكد على الأرض حقيقة انتصار الدم على السيف والحق على الباطل بحيث فتح آفاق الصراع العربي - الصهيوني على مصراعيه من جديد وعلى قاعدة توازن الربيع لإحقاق حق فلسطين حتى زوال الاحتلال واستنهاض الأمة في مواجهة الباطل الدولي والرجعية والإرهاب الذي سهزم حتماً».

العصر بهدف تركيبة الأمة العربية والإسلامية حفاظاً على مصالحه المتوخشة وتحقيق «يهودية الدولة» على حساب فلسطين وقضية شعبها». وأضاف: «إن مسلسل البدائل الصهيوني - أميرالي يفتح معركة أوكرانيا لإخراج روسيا من المنطقة وخصوصاً من البحر المتوسط، كرد انتقاص على الخسارة التي منيت بها أميركا في سورية، إضافة إلى الكيدية بتأجيج الصراع في العراق والعدوان الهيجي على غزة، كل ذلك لن يحقق البعثى الاستكباري على رغم التدمير والخراب ما دام غير الممانعة والمقاومة في تصاعد وجاهزتها وحركة الشعوب في تواتر مستمر».

وأشار سكرية إلى «أن أخطر ما تحمله المرحلة هو تقبل المد التكفيري وتوفير البيئة الحاضنة مع التسويق له على أنه أمر الممانعة وتحقيق ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد الذي يشكّل بالنسبة إليهم إنجاز

تامر: تعطيل المجلس بحجة الشغور انتهاك للدستور

وإذ توء تامر خلال اجتماع المكتب السياسي بموقف النائب وليد جنبلاط وتخوفه على موقع الرئاسة من الفراغ، أكد الوقوف إلى جانب الرئيس نبيه بري الذي وضع كل ثقته في سبيل تأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية، من أجل إنقاذ لبنان من المأزق الراهية التي تستهدفنا جميعاً وبخاصة في وحدتنا».

اعتبر رئيس الحركة اللبنانية الديمقراطية جاك تامر «أن موقف بعض السياسيين الذين يعطلون المجلس النيابي بحجة الشغور الرئاسي هو انتهاك للدستور»، مشيراً إلى «أن جميع القوى السياسية في مازق مما قد يساعد على الاتفاق بين الجميع، وبخاصة المعاد ميشال عون الذي له الدور الأبرز في اتخاذ القرار بشأن الاستحقاق الرئاسي، داعياً جميع قادة الصف الأول من المسيحيين إلى تقديم بعض التنازلات والاجتماع في ما بينهم للاتفاق على رئيس لأن الوضع خطير، وبخاصة بوجود مخطط «داعش» الذي يهدد لبنان بكل أطيافه».

تجمع العلماء زار المرابطنون

استقبل أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين - «المرابطنون» العميد مصطفى حداد، رئيس الهيئة الإدارية لتجمع العلماء المسلمين الشيخ حسان عبدالله على رأس وفد من التجمع.

وأثنى عبدالله على «أهمية الانتصار الذي حققته المقاومة في فلسطين، لأنه يؤكد مرة أخرى على أن هذا الكيان دخل في المرحلة الأخيرة من وجوده وأن زواله بات قاب قوسين أو أدنى». وحذر من «الخطر المحقق بامتنا بشكل عام، ولبنان بشكل خاص من الجماعات التكفيرية داعش والنصرة وغيرها»، مشدداً على ضرورة «مواجهة هذا الخطر بالوحدة وقيام العلماء بفضح الأفكار المنحرفة لهذه الجماعات وتناقضها مع المفاهيم الإسلامية السمحاء». من جهته، دعا حداد «الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية بروح عالية جدا، وعدم التلهي بمسائل تؤدي إلى النزاعات»، لافتاً إلى أهمية «إيجاد السبل لمكافحة الإرهاب ودعم جيشنا الوطني اللبناني في معركته التي هي من أصعب الحروب التي يخوضها».

وفد من حزب «الاتحاد»

يهنئ «الجهاد الإسلامي»

زار وفد من حزب الاتحاد برئاسة نائب رئيس الحزب أحمد مرعي مكتب حركة «الجهاد الإسلامي» في بيروت مهنئاً بمناسبة انتصار المقاومة الفلسطينية في غزة. وكان في استقبال الوفد ممثل الحركة في لبنان أبو عماد الرفاعي ومسؤول العلاقات السياسية في بيروت محفوظ منور.

وأشاد الوفد في بيان بـ «صمود وإرادة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وبادءه فصال المقاومة ميدانياً وعسكرياً وبالصمود السياسي للمقاومة إزاء كل الضغوط التي تعرضت لها». وعرض الرفاعي: «أهمية الاستراتيجية للانتصار